

شبابيك الصيرفة الاسلامية بالبنوك التقليدية كآلية لتفعيل الصيرفة الاسلامية بالجزائر

Islamic banking windows in traditional banks as a mechanism to activate

Islamic banking in Algeria

ط.د. محفوظي ابراهيم الخليل*

جامعة الجلفة (الجزائر)

مخبر MQEMADD

ibrahim.mahfoudi@univ-djelfa.dz

د. محفوظي فؤاد

جامعة الجلفة (الجزائر)

مخبر سياسات التنمية الريفية في المناطق السهلية

mahfoudif@yahoo.fr

المعلومات المقال	الملخص:
تاريخ الارسال: 2024/01/04	تهدف هذه الدراسة إلى معرفة مدى مساهمة النوافذ الاسلامية في جذب الاموال خارج القطاع المصرفي دراسة حالة البنك الوطني الجزائري وذلك من خلال التعرف على المفاهيم العامة للنوافذ الاسلامية ودراسة لمختلفة الأنظمة والتشريعات المتعلقة بتنظيم الصيرفة الاسلامية.
تاريخ القبول: 2024/03/25	وقد اعتمدنا في دراستنا على المنهج الوصفي التحليلي في معالجة إشكالية الموضوع وقد توصلنا إلى أن التعليمات 03-20 لم تتدارك النقائص التي سجلت بخصوص السيولة في النوافذ الاسلامية، وفتح هذه النوافذ الاسلامية ساعدت في جذب الاموال المتداولة خارج القطاع المصرفي، ووجوب وجود هيئة رقابية شرعية لتقديم منتجات مصرفية إسلامية
الكلمات المفتاحية: ✓ الصيرفة الاسلامية ✓ النوافذ الاسلامية ✓ بنك الخليج	
Article info	Abstract :
Received 04/01/2024	<i>This study aims to know the extent to which Islamic windows contribute to attracting funds outside the banking sector, a case study of the National Bank of Algeria, by identifying the general concepts of Islamic windows and studying the various systems and legislations related to them. Islamic banking organization.</i>
Accepted 25/03/2024	<i>In our study, we relied on the analytical descriptive approach in addressing the problem of the subject, and we concluded that Directive 03-20 did not address the deficiencies that were recorded regarding liquidity in Islamic windows, and opening these Islamic windows helped in attracting funds. Trading outside the banking sector and the need for a Sharia supervisory board to provide Islamic banking products</i>
Keywords: ✓ Islamic banking ✓ Islamic windows ✓ Gulf Bank	

مقدمة:

مع الازمة العالمية لسنة 2008 والتطورات الحاصلة في القطاع المالي والمصرفي اتجهت الدول الى تبني النظام المالي الاسلامي لما يتمتع به من قوة وصلابة الاسس التي يقوم عليها وخاصة انه يساهم في الحد من التضخم وجذب الاموال المكتنزة والمتسربة من الاقتصاد.

والجزائر وفي مسعى منها إلى النهوض بالقطاع المصرفي المالي وإيجاد حلول لاستقطاب تلك الاموال ومن بين هذه الحلول عملت مؤخرا على تبني التحول الى الصيرفة الاسلامية وذلك بالقيام باصلاحات لتوفير البيئة الملائمة لبعث نشاط الصيرفة الاسلامية لتصبح بديل للمعاملات الربوية حيث ترجمت هذه الاصلاحات في النظامين 02-18 و 02-20 و التعليمية 03-20. وبالنظر لطبيعة المجتمع الجزائري التي تفضل المعاملات المصرفية الإسلامية عمد السلطات إلى فتح شبابيك إسلامية في بنوك التقليدية محاولة منها إلى جذب أكبر شريحة ممكنة من العملاء.

ومن خلال ماسبق نطرح:

إشكالية البحث:

ماهو دور النوافذ الاسلامية في تطوير الصيرفة الاسلامية في الجزائر؟

أسئلة البحث:

- ماهية النوافذ الاسلامية وما هي متطلبات فتحها؟
- ماهي التشريعات التي تستند عليها النوافذ الاسلامية في عملها؟ ما هي الآليات
- ماهو واقع النوافذ الإسلامية في الجزائر؟

فرضيات البحث:

- تساهم النوافذ الاسلامية في استقطاب معاملات الفئات التي لا تتعامل مع المصارف التقليدية؛
- النوافذ الاسلامية هي مدخل إستراتيجي لتحول نحو الصيرفة الإسلامية في الجزائر؛
- تحتوي البنوك الجزائرية على 04 نوافذ اسلامية بين القطاع العام والخاص.

أهمية البحث:

تكمن أهمية الدراسة في كونها تعالج موضوعا جوهريا والمتمثل شبابيك الصيرفة الاسلامية بالبنوك التقليدية كآلية لتفعيل الصيرفة الاسلامية بالجزائر ودورها في النهوض بالقطاع المالي والمصرفي وإدماج كافة شرائح المجتمع وجذب الاموال خارد القطاع المصرفي بالإضافة إلى حماية حقوقهم ماليا.

أهداف البحث:

- ادراك المفاهيم المختلفة بالنوافذ الاسلامية ودوافع فتحها؛
- معرفة القوانين المشرعة للعمل المصرفي الاسلامي في الجزائر؛
- معرفة دور النوافذ الاسلامية في التحول التدريجي للصيرفة الاسلامية.

منهجية البحث:

للإجابة على الإشكالية المطروحة في هذه الدراسة إعتدنا على منهج الوصفي والمنهج التحليلي حيث :

• استعملنا الأسلوب الوصفي : لتكوين إطار نظري لدراسة من خلال جمع المعلومات والبيانات عن أدبيات النوافذ الإسلامية والتشريعات المنظمة لها.

• استعملنا الأسلوب التحليلي : لتحليل ودراسة معطيات النوافذ الإسلامية في الجزائر.

هيكل البحث

• الاطار العام للنوافذ الاسلامية؛

• الاطار التشريعي لعمل النوافذ الاسلامية في الجزائر ؛

• النوافذ الاسلامية في الجزائر.

2. الاطار العام للنوافذ الاسلامية:

1.2 مفهوم النوافذ الاسلامية

اختلفت التعريفات للنوافذ الاسلامية حيث:

تعريف 1: حسب المادة 17 من النظام رقم 20-02 المؤرخ في 15 مارس 2020 تم تعريف شبك الصيرفة الاسلامية كيان مخصص داخل

البنك أو المؤسسة المالية، وظيفته الرئيسية هي تقديم خدمات وتطوير منتجات الصيرفة الإسلامية. (02-20، 15.03.2020)

تعريف 2: النافذة الإسلامية تعد وحدة تنظيمية داخل المصارف التقليدية، وهي مختصة في تقديم الخدمات المالية والبنكية وفقاً لأحكام

ومبادئ الشريعة الإسلامية. يمكن أن تكون هذه النوافذ جزءاً من البنوك التقليدية أو تشكل وحدات مستقلة داخل المؤسسات المالية.

تهدف هذه النوافذ إلى تلبية احتياجات العملاء الذين يفضلون التعامل وفقاً للقواعد والمبادئ الإسلامية. (خريس، بركات، القرعان، و

خصاونة، 2018)

تعريف 3: النوافذ الإسلامية حسب مجلس الخدمات المالية الإسلامية على أنها جزء من مؤسسة خدمات مالية تقليدية، بحيث تكون نافذة

أو وحدة متخصصة تابعة لتلك المؤسسة توفر خدمات إدارة الأموال (حسابات الاستثمار) وخدمات التمويل والاستثمار التي تتفق مع

أحكام الشريعة الإسلامية هذا التعريف يمكننا من تحديد مفهوم النوافذ المصرفية الإسلامية على أنها حيز

مكاني يفتح داخل فضاء الصيرفة التقليدية لممارسة الصيرفة الإسلامية، في إطار الصيرفة التعاقدية لغرض تقديم خدمات ومنتجات

مصرفية إسلامية محددة من طرف السلطة النقدية للدولة. (بحيج، 2020)

2.2 دوافع نشأة النوافذ الاسلامية

1.2.2 نشأة النوافذ الاسلامية: نجحت المصارف الإسلامية نتيجة للطلب المتزايد من قبل الناس بمختلف فئاتهم على الخدمات

المالية الإسلامية. هذا الطلب دفع بعض المصارف التقليدية إلى افتتاح نوافذ إسلامية كاستجابة لهذه الاحتياجات. في مصر، تمثل

بداية هذا الاتجاه في العام 1980 عندما حصل بنك مصر، الذي يعتبر قطاعاً عاماً تجارياً مصرياً، على ترخيص من البنك

المركزي المصري لإنشاء فرع باسم "الحسين للمعاملات الإسلامية".

في يوم الافتتاح، ارتفعت الودائع بالعملة المصرية إلى أكثر من ثلاثة ملايين جنيه في غضون ثلاث ساعات تقريباً. وفي السنة

الثانية، بلغت الودائع 84.307 مليون جنيه، والاستثمار 12.529 مليون جنيه. هذا يمثل تحولاً كبيراً، حيث كان الفرع يعاني

من الخسائر قبل ذلك. ارتفع عدد الفروع إلى 35 فرعاً في عام 1981، ثم وصل إلى 75 فرعاً في عام 1996، وكانت هناك

توسعات إضافية مع تواجد هذه النوافذ في حوالي عشرين بنكاً تجارياً.

توسعت هذه المبادرة إلى العديد من البلدان العربية والإسلامية، مثل المملكة العربية السعودية وماليزيا، مما يعكس انتشار الفكرة

والاعتراف بأهميتها على مستوى الأسواق المالية الإسلامية (محمد ج.، 2018).

2.2.2.2. دوافع نشأة النوافذ الإسلامية: تختلف وتتعدد الأسباب وراء فتح النوافذ الإسلامية في المصارف التقليدية، من مصرف لآخر ومن دولة لأخرى، فالنوافذ الإسلامية ليست كالمصارف الإسلامية التي يكون عادة الدافع وراءها هو التخلص من الربا وإقامة نظام اقتصادي إسلامي، فهي قد يكون الدافع وراءها فقط تحقيق الربح وانتهاز فرصة استقطاب عملاء جدد، وعموما هناك عدة أسباب، قد تكون اقتصادية أو عقائدية، نذكر منها: (لعلوي و عبد القادر، 2021)

1.2.2.2 دوافع الاقتصادية:

نبرزها فيما يلي:

- توسيع قاعدة المشاركة في الاقتصاد بالنسبة للمصرف؛
- تلبية احتياجات العملاء من المنتجات المصرفية؛
- انخفاض معدل المخاطر وتحقيق أرباح إضافية من عوائد عمليات التمويل؛
- الأزمات المالية التي تصيب النظام الربوي وعلى رأسها الأزمة المالية لسنة 2008؛
- التحول نحو الصيرفة الإسلامية بتبني أسلوب التدرج في التحول؛
- نجاح تجربة النوافذ الإسلامية في مصارف أخرى؛
- الرغبة في تحقيق أرباح إضافية وجذب مزيد من رؤوس الأموال لتعزيز حصة المصرف من سوق رأس المال.
- الحاجة إلى الاحتفاظ بعملاء المصارف التقليدية ومنع انتقالهم إلى المصارف الإسلامية التي تلي احتياجاتهم ومتطلباتهم الشرعية.
- الاستجابة لحب المنافسة وعدم الرضا بغياب البنك عن ميدان الخدمات المالية الإسلامية، والرغبة في المشاركة في هذا القطاع المتنامي.
- سهولة سيطرة المصرف الرئيسي على النوافذ الإسلامية مقارنة بتأسيس مصرف إسلامي مستقل. يمكن للنافذة أن تكون تابعة للمصرف الرئيسي، مما يُسهل على الإدارة المركزية متابعة الأنشطة وتحقيق التنسيق.
- سهولة الإجراءات القانونية لإنشاء نافذة مقارنة بتأسيس مصرف جديد، مما يقلل من التحديات القانونية والتنظيمية ويسرع عملية التأسيس.

2.2.2.2 دوافع دينية:

تتمثل فيما يلي:

- الاعتقاد قطعا بحرمه الربا؛
- الاعتقاد بوجوب تطبيق مبادئ الشريعة الإسلامية في المعاملات المالية كما في سائر مجالات الحياة الأخرى؛
- محاولة استقطاب معاملات الفئات التي لا تتعامل مع المصارف التقليدية؛
- التيقن بأن نظام الفوائد الربوية نظام فاسد وبالتالي ضرورة السعي وراء هذا التوجه الجديد.

3.2. خصائص النوافذ الإسلامية: تمتاز النوافذ الإسلامية بمجموعة من الخصائص نوجزها فيما يلي: (ختروسي، 2022)

- يتم تشكيل النافذة كقسم أو وحدة إدارية تابعة للبنك أو فرعه التقليدي، مع عدم الوصول إلى مستوى الاستقلال التام للفرع أو البنك المستقل. يظهر هذا الجانب بشكل خاص من الناحية المكانية، حيث يتطلب أن تكون النافذة مرتبطة جغرافيًا بالبنك التقليدي أو فرعه.

- من حيث المبدأ، قد تكون النوافذ كيانات ذاتية من حيث الوساطة المالية، حيث يتم استثمار الأموال المدارة في الأصول طبقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية
- تخصيص مبلغ معين ليكون رأس مال للنافذة أو لمجموعة من النوافذ في البنك التقليدي، بحيث تستطيع هذه الأخيرة تقديم الخدمات المصرفية الإسلامية بهامش من الاستقلالية عن رأس مال البنك أو الفرع التقليدي.
- أنشطة النوافذ الإسلامية المتعلقة بإدارة الأموال والاستثمار منفصلة تماماً عن أنشطة البنك التقليدي وتتماشى مع مبادئ الشريعة الإسلامية، وتمثل أهم صيغ وأساليب الاستثمار في النوافذ الإسلامية في المضاربة والمشاركة والمراجحة والاتجار.
- الامتثال لرقابة وإشراف هيئة رقابية شرعية مختصة بالنافذة الإسلامية، حيث يتم تشكيل هذه الهيئة من قبل البنك التقليدي أو فرعه، ويتضمن أعضاء هذه الهيئة لا يقل عن ثلاثة أشخاص متخصصين في الشؤون الشرعية وذوي خبرة في المجالات المصرفية.
- عند حاجة النوافذ الإسلامية إلى التمويل، يقوم البنك التقليدي بإيداع ودیعة استثمارية، مع تطبيق نظام مشترك للربح والخسارة، مماثل لأي مودع آخر..

4.2. أهداف فتح النوافذ الإسلامية:

تتعدد وتنوع أهداف فتح النوافذ الإسلامية في المصارف التقليدية وتختلف من دولة لأخرى ومن مصرف لآخر، من أهداف دينية واجتماعية واقتصادية نذكر منها ما يلي: (ام الخير و رضاني، 2017)

1.4.2. الهدف الديني: بالنظر إلى أن غالبية المسلمين يعززون تجنب التعامل مع المصارف التقليدية بسبب تجنبهم للخدمات المحرمة في الشريعة الإسلامية، تعد النوافذ الإسلامية فرصة مثالية لتمكين الجمهور من التعامل بشكل شرعي والاستفادة من الخدمات والمنتجات المصرفية الإسلامية. يتعلق هذا بتأكيد حظر الربا في هذه العمليات وتشجيع الناس على توجيه مدخراتهم نحو هذه النوافذ الإسلامية، مما يعزز تنفيذ تعاليم الإسلام التي تحظر احتكار الأموال وتشجع على استثمارها. إيداع المدخرات في هذه النوافذ ليس فقط وسيلة للتوفيق مع القواعد الشرعية، ولكنه أيضاً استثمار يخدم المصلحة الإسلامية والمسلمين بشكل عام. خاصة في ظل ارتفاع معدلات الحاجة وعدم قدرة الكثيرين على استثمار أموالهم بأنفسهم، يأتي إيداع هذه الأموال في النوافذ الإسلامية كوسيلة لاستثمارها بطريقة تتناسب مع المبادئ الإسلامية.

هذا النهج يعكس التزام المصارف بتلبية احتياجات وتوقعات المسلمين وتوفير بدائل مالية متوافقة مع قيم دينهم؛

2.4.2. الهدف الاقتصادي: إن تشكيل هذه النوافذ الإسلامية يُعتبر وسيلة فعالة لجذب الاستثمار، خاصة في ظل ارتفاع معدلات الادخار لدى الأفراد ورغبتهم في الاستفادة من هذه الأموال بشكل يخدم اقتصاد بلادهم. يعزز هذا النهج من إمكانية استثمار هذه الأموال بما يتفق مع المبادئ والشروط الشرعية الإسلامية، مما يمنع هجرة رؤوس الأموال إلى الخارج. تتيح هذه النوافذ للأفراد الاستثمار بطريقة تحظى بالتوافق مع الشريعة الإسلامية، وبالتالي تعزز الفرص الربحية للمصارف التقليدية. يساهم إيداع الأموال في هذه النوافذ في تعزيز مسيرة الاستثمار وتوجيه الأموال نحو دعم الاقتصاد المحلي، مما يقلل من احتمال هجرة رؤوس الأموال إلى الخارج. في النهاية، يُظهر هذا النموذج كفاءة استثمار الأموال بما يتماشى مع القيم الإسلامية، ويسهم في تحقيق الاستفادة الاقتصادية للمصارف وتعزيز التنمية الاقتصادية للدولة.

3.4.2. الهدف الاجتماعي: استثمار الأموال عبر إيداعها في النوافذ الإسلامية سيسهم بشكل كبير في تقليل معدلات البطالة وزيادة الإنتاج، مع إعادة توزيع الدخل الوطني بشكل فعال. بدلاً من تجميد تلك الأموال واحتجازها لدى الأفراد، سيتم إيداعها في هذه النوافذ التي ستعمل على استثمارها وتشغيلها وفقاً للمبادئ الشرعية الإسلامية. تعزز هذه العملية الدور الاقتصادي

للأفراد وتعمل على تشغيل قدراتهم ومهاراتهم في مجالات مختلفة، مما يؤدي إلى زيادة فرص العمل وتحسين الوضع الاقتصادي للمجتمع بشكل عام. إيداع الأموال في هذه النوافذ يسهم في تحفيز الإنتاج ويحفز النمو الاقتصادي، مما يعود بالنفع على مختلف فئات المجتمع. من خلال الربط بين المصارف الإسلامية والتخطيط الاقتصادي الشامل، يمكن تحقيق فوائد اجتماعية أوسع، حيث يصبح لديها تأثير إيجابي على المجتمع ككل. يتيح هذا النموذج تحقيق تكامل بين الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، ويساهم في تطوير اقتصاد قائم على المبادئ الإسلامية بشكل أكثر فعالية وعدالة اجتماعية.

4.4.2. هدف التدرج في التحول نحو الصيرفة الإسلامية الشاملة : إن التركيز على استفادة النوافذ الإسلامية من الخبرات المتراكمة لدى العاملين في المصارف التقليدية يُظهر التحقيق بفاعلية في تحقيق التحول المستدام نحو النظام المصرفي الإسلامي. يُشدد على سهولة سيطرة المصرف أو فرعه على هذه النوافذ، وكذلك سهولة الإجراءات القانونية المتعلقة بفتح النوافذ الإسلامية، مما يجعل هذه الطريقة أكثر مرونة وتسهيلاً مقارنة بتأسيس مصرف أو فرع جديد. النموذج الذي يبدأ بفتح نوافذ إسلامية ثم جعلها فروعاً للمصارف التقليدية، وفي النهاية الانتقال إلى المصارف الإسلامية بشكل كامل، يُعتبر منهجاً تدريجياً وعملياً. يتيح هذا النهج تجاوز الصعوبات التي قد تواجه التحول المباشر، ويمكن أن يكون وسيلة فعالة لتبني المبادئ الإسلامية في النظام المصرفي بشكل أكثر استدامة وتكامل. بالإضافة إلى ذلك، يُبرز هذا النموذج القدرة على تفادي بعض التحديات القانونية والهيكلية التي قد تكون محبطة في حالة التحول المستمر والتدريجي، ويعزز الفرصة لتحقيق أهداف النظام المصرفي الإسلامي بشكل أفضل.

5.2. متطلبات فتح النوافذ الإسلامية: يتم إنشاء النوافذ تبعاً لمجموعة من الضوابط نذكرها فيما يلي: (العونية و سعيدي ، 2020)

1.5.2. الضوابط الشرعية: تمثل أساس عمل النوافذ الإسلامية وتعتمد على :

- تطبيق مبادئ الشريعة الإسلامية في جميع النشاطات .
- تشكيل هيئة رقابة شرعية تضم الفقهاء والمختصين في المالية الإسلامية .
- تطبيق أحكام الرقابة الشرعية للتأكد من العمليات المعتمدة
- التزام واستعداد سلطة البنك التقليدي على تطبيق الأحكام الشرعية للنوافذ الإسلامية .
- الفصل المالي والمحاسبي بين عمليات النافذة الإسلامية وعمليات التقليدية للبنك .

2.5.2. الضوابط القانونية: تتمثل في التشريعات والقوانين التي تسيّر العمل المصرفي داخل بلد ما، ما تجدر الإشارة إليه هو اختلاف هذه الأخيرة من دولة لأخرى وهو ما يجعل ممارسة العمل المصرفي بصفة عامة صعب لا سيما في حالة عدم وجود قانون ينظمه ويراقبه بعيداً عن قانون تنظيم العمل الربوي. يتعلق هنا بآليات تسيير وتنظيم النشاط المصرفي من قبل البنك المركزي .

3.5.2. الضوابط الإدارية: ترتبط بوجود إدارة مستقلة للنافذة الإسلامية داخل البنك التقليدي، مما يسمح بمتابعة وتطوير منتجات النافذة ورفع كفاءتها، كما يجب اعتماد الفصل المالي والمحاسبي للنافذة عن باقي إدارات البنك التقليدي حتى يتم تطبيق مبدأ عدم اختلاط الأموال ومن ثم تحقيق مبادئ العمل المصرفي الإسلامي

4.5.2. الضوابط المالية والمحاسبية: يتعلق الأمر بتطبيق مبدأ الفصل بين مصادر الأموال التابعة للنافذة الإسلامية ومصادر أموال البنك التقليدي مع التأكد من ضرورة استقلالية العمليات المالية والمحاسبية التابعة للنافذة. يكون ذلك بتخصيص قسم لعمليات الميزانية والقوائم المالية (كل ما يتعلق بإعدادهما) تابع للنافذة يعمل على الإشراف على كافة العمليات وتدقيقها.

6.2. المؤيدون والمخالفون للنوافذ الإسلامية: هنالك خلاف فقهي واقتصادي بين من يرى امكانية وجود النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية وبين من يرى عدم جوازها حيث (الشريف، 2009) :

1.6.2. المؤيدون للنوافذ الإسلامية: يرى أصحاب هذا الاتجاه أنه يمكن التعامل مع الفروع الإسلامية التابعة للمصارف الربوية بشرط التزام تلك الفروع بأحكام الشريعة الإسلامية في كافة معاملاتها، ويستدلوا على ذلك بما يلي:

- أن الفروع الإسلامية تلعب دوراً فعالاً في مكافحة الربا، حيث تُعتبر وسيلة لرفع بلوى الربا عن المجتمعات الإسلامية. يُعزز هذا التحول من التزام النظام المصرفي بقيم ومبادئ الشريعة الإسلامية.
- أن الفروع الإسلامية تُعد بديلاً واقعياً في بعض الدول حيث تواجه صعوبات في الحصول على تصاريح لإنشاء المصارف الإسلامية في الوقت الحالي. هذا يشير إلى أهمية دور هذه الفروع في تقديم خدمات مالية متوافقة مع الشريعة في ظل التحديات القانونية والتنظيمية.
- أن نجاح الفروع الإسلامية قد يشجع المصارف الربوية على التحول الكامل إلى النظام المصرفي الإسلامي، مما يعكس التأثير الإيجابي لتلك الفروع في تشجيع التغيير النظامي.
- أن الفروع الإسلامية تمثل خطوة تدريجية في تطبيق النظام المصرفي الإسلامي، حيث يُمكن هذا التحول التدريجي من تطبيق بعض الأحكام والمبادئ بمرونة، متسقاً مع منهج التدرج الذي يعتمده الإسلام في تطبيق تعاليمه.
- أن الفروع الإسلامية ستسهم في اكتساب التقنيات المتقدمة والخبرات المتراكمة من المصارف الربوية، مما يعزز ويطور العمل المصرفي الإسلامي ويزيد من فعاليته، ويُعزز بالتالي الابتكار والتقدم في هذا المجال.

2.6.2. المعارضون للفروع الإسلامية: الآراء المعارضة تنقسم بمجموعة من الحجج والملاحظات:

1.2.6.2 تابعة الفروع الإسلامية للمصارف الربوية: يعتبر أصحاب هذا الرأي أن الفروع الإسلامية تعتبر تابعة للمصارف الربوية، وبناءً على ذلك، يُحكم عليها بنفس الأحكام التي يُحكم بها على المصارف الربوية الأم، ويستدلوا على ذلك بما يلي: قوله تعالى: { يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِّنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَإِن تُبْتِغُوا فَلََكُمْ رُءُوسُ أَمْوَالِكُمْ لَا تَظْلِمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ }؛

2.2.6.2 اختلاط الأموال الحلال بالحرām: يشير البعض إلى صعوبة فصل الأموال بين الفروع الإسلامية والمصارف الربوية، ويُثبتون بأن فائض السيولة قد يتحول إلى المصارف الربوية، ما يعتبرونه دعماً غير مشروع للربا.

3.2.6.2 استمرار التعامل بالربا: يُلاحظ أن المصارف الربوية تستمر في التعامل بأساليب ربوية رغم نجاح الفروع الإسلامية، مما يثير انتقادات حيال التزامها الشرعي ويُظهر عدم اعتبارها لقضية الربا بشكل جاد ولقوله تعالى: أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ الْكِتَابِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ فَمَا جَزَاءُ مَن يَفْعَلُ ذَلِكَ مِنْكُمْ إِلَّا خِزْيٌ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ يُرَدُّونَ إِلَى أَشَدِّ الْعَذَابِ وَمَا اللَّهُ بِعَافٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ }.

4.2.6.2 استخدام الفروع كوسيلة تسويقية: يعتبر البعض أن الفروع الإسلامية لا تمتلك دافعاً إيمانياً وإنما تُستخدم كوسيلة تسويقية للاستفادة من الطلب المتزايد على الخدمات المصرفية الإسلامية.

5.2.6.2 عدم الالتزام بالمنهج الإسلامي: يؤكد البعض على غياب الالتزام بالمنهج الإسلامي في فروع البنوك الإسلامية، معتبرين أنها لا تتبنى قيم الإسلام بشكل جوهري، وإنما تستخدم الشعارات الإسلامية بطريقة شكلية.

6.2.6.2 تزامن الشعارات مع اتجاهات السوق: يُشكك بعض الأفراد في النوايا الإيمانية للمصارف الربوية، معتبرين أن

استخدامها للفروع الإسلامية يتزامن مع اتجاهات السوق وليس بدافع إيماني

3.6.2. القائلون بالتعامل مع الفروع الإسلامية للضرورة:

أصحاب هذا الرأي يركزون على الجوانب العملية والواقعية لموقفهم، ويعتبرون التعامل مع الفروع الإسلامية في حالة عدم وجود بديل شرعي متاح كضرورة. من بين الدلائل التي يستندون إليها:

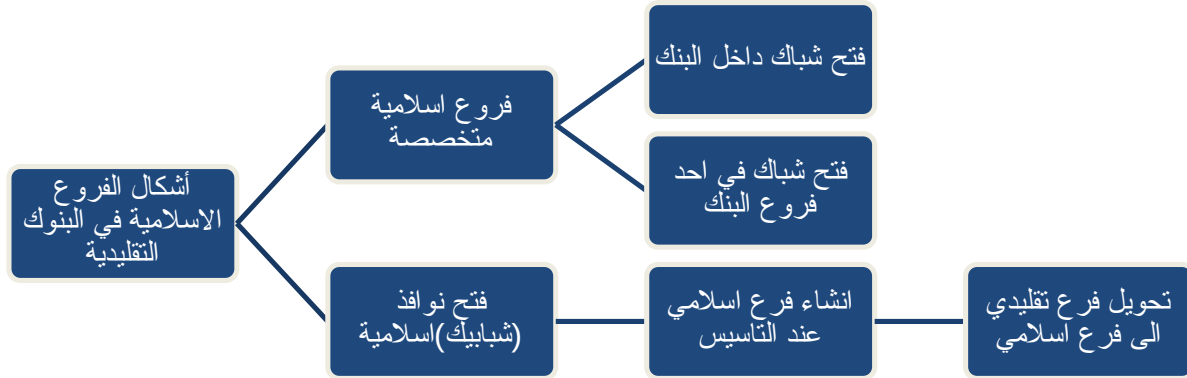
1.3.6.2 الإشكالية الشرعية للضرورة (الضرورات تبيح المحظورات): يستشهدون بمفهوم الضرورة في الشريعة الإسلامية، حيث يجوز اللجوء إلى الحلول غير المثلى في حالة الضرورة، وهم يرون أن توفير الخدمات المصرفية يمكن أن يعتبر حالة من هذه الضرورات.

2.3.6.2 تفضيل التعامل مع الفروع الإسلامية على المصارف الربوية الرئيسية: يقولون إن التعامل مع فروع إسلامية في المصارف الربوية قد يكون أفضل من التعامل المباشر مع المصارف الربوية الرئيسية، حيث يمكن أن يكون للفروع مستوى أعلى من الامتثال للمبادئ الإسلامية.

3.3.6.2 ضغط لتحويل المصارف الربوية: يرى بعضهم أن تفضيل التعامل مع الفروع الإسلامية يمكن أن يؤدي إلى زيادة الضغط على المصارف الربوية لتحويل نحو نموذج مصرفي إسلامي بشكل كامل، وهو ما يمكن أن يكون إيجابياً على المدى البعيد. في الختام، يعكس هذا الرأي استراتيجية عملية لتحقيق التوازن بين الالتزام بالمبادئ الإسلامية ومواجهة الواقع الاقتصادي والمصرفي الحالي.

7.2. أشكال النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية: (أحمد، 2023، صفحة 252)

الشكل 01: الشكل التنظيمي لفتح شبابيك إسلامية بالبنوك التقليدية



المصدر: (أحمد، 2023)

1.7.2. فروع إسلامية متخصصة:

هذا حيث يقوم البنك التقليدي بإنشاء أو تحويل فروع قائمة إلى فروع تقدم المنتجات المصرفية الإسلامية، وعادة ما تكون هذه الفروع إما تابعة لإدارة الفرع أو تنشئ لها إدارة خاصة، ويعتبر إنشاء فروع مستقلة تابعة للبنوك التقليدية هو الشكل الأكثر شيوعاً، والأكثر مصداقية وهو الشكل الذي وضعت له الضوابط الشرعية من جانب بعض البنوك المركزية، ومن مزايا هذا الشكل أنه يمكن فصل عمليات و نتائج الفرع عن نتائج المصرف التقليدي ومن ثم بيان نتائج الأعمال من ربح وخسارة، ومن عيوب

الشكل أن التساؤل سيظل قائماً عن شكل العلاقة بين الفرع و المركز الرئيسي وكذلك يثير تساؤلات حول فصل الأموال الخاصة بالفرع الذي يقدم المعاملات الإسلامية و الفروع التقليدية وعن مصادر تمويل رأس مال الفروع الإسلامية .

2.7.2 شبابيك إسلامية في الفروع التقليدية

هذا النوع ينطبق على حالة الجزائر حيث يقوم البنك التقليدي بتخصيص نوافذ أو شبابيك إسلامية في الفروع التقليدية يعمل هذا الشكل على تلبية احتياجات بعض العملاء الراغبين في المعاملات الإسلامية، وقد كان لهذا الشكل العديد من ردود الأفعال، فبينما يرى البعض أنها بداية للتحويل للعمل المصرفي الإسلامي، يرى آخرون أن هذا شكل من فقدان المصداقية، كما تثير الممارسة العملية مشكلات تطبيقية بالنسبة لأسلوب توظيف الأموال وفصلها والأنظمة المحاسبية والتمويلية وغيرها من السياسات

3. الاطار التشريعي لعمل النوافذ الاسلامية في الجزائر

بدأت الجزائر الاهتمام بالصيرفة الإسلامية منذ تسعينات القرن الماضي وهذا في اطار اصلاح للمنظومة المصرفية والمالية وتم انشاء اول بنك اسلامي في الجزائري وهو بنك البركة ليليه بنك السلام وكانت تعمل وفق القوانين المنظمة للبنوك التقليدية (قانون النقد والقرض 10-90 والامر 11-03 سنة 2003) إلى غاية سنة 2018 وصدر اول نظام يحدد العمليات المصرفية الإسلامية.

1.3. النظام 02-18 (نوازي و خليل، 2021)

يعتبر النظام رقم 02-18 المؤرخ في 04 نوفمبر 2018، الذي تضمنه العدد 73 من الجريدة الرسمية، الصادر في 09 ديسمبر 2018، أول نص قانوني ينظم الصيرفة الإسلامية في الجزائر، من خلال تحديد شروط الترخيص من طرف بنك الجزائر للمصارف والمؤسسات المالية المعتمدة بممارسة العمليات المتعلقة بالصيرفة الإسلامية، والتي سميت في النظام بالصيرفة التشاركية. من الأمر رقم وقد عرفها كما يلي: تُعرف عمليات مصرفية الصيرفة التشاركية بكل العمليات التي تُجرى من قبل المصارف والمؤسسات المالية، والتي تُصنف ضمن فئات العمليات المشار إليها في المواد 66 إلى 69 من القانون الصادر في 26 أغسطس 2003، المتعلق بالنقد والقرض المعدل والمكمل. وتتعلق هذه العمليات بتلقي الأموال، وتوظيفها، وتقديم الخدمات المتعلقة بالتمويل والاستثمار، دون أن يترتب عليها تحصيل أو تسديد الفوائد. وتشمل هذه العمليات فئات المنتجات التالية: المراجعة، المشاركة، المضاربة، الإجارة، الاستصناع السلم، وكذا الودائع في حسابات الاستثمار.

ويُستنتج من هذه المادة من خلال تحديد هذه المنتجات بالضبط أنه لا يمكن للمصارف التي تقدم هذه الخدمات في الجزائر، أن تقدم صيغ التمويل الإسلامية الأخرى، غير المذكورة في هذه المادة، على غرار المزاورة والمساواة والمغارسة.

وقد تم ذكر هذه المنتجات وتعريفها بالتفصيل في النظام رقم 20 - 02 المؤرخ في 15 مارس 2020، المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف المصارف والمؤسسات المالية في المواد من 05 إلى 12.

1.1.3 شروط فتح النوافذ الإسلامية في الجزائر:

بعد الحصول على الترخيص المسبق من طرف بنك الجزائر، يتوجب على المصارف والمؤسسات المالية المعتمدة التي ترغب في الحصول على شهادة مطابقة لمنتجاتها وفقاً لأحكام الشريعة، أن تقوم بتقديم المعلومات التالية وفق النظام 02-18 المشار إليه:

- طلب الترخيص المسبق: يجب تقديم طلب رسمي للحصول على الترخيص المسبق من بنك الجزائر.
- بطاقة وصفية للمنتج: تقديم وثيقة تصف المنتج المراد تقديمه بشكل دقيق، موضحاً جوانبه المالية والشرعية.
- رأي مسؤول رقابة المطابقة: الحصول على رأي مسؤول قسم المطابقة في المصرف أو المؤسسة المالية حول توافق المنتج مع الأحكام الشرعية.

- **ضمان الاستقلالية:** اتخاذ الإجراءات الضرورية لضمان الاستقلالية الإدارية والمالية لشباك المالية التشاركية عن باقي أنشطة المصرف أو المؤسسة المالية.
- **تقييم الهيئة المؤهلة:** بعد الحصول على الترخيص من بنك الجزائر، يتوجب على المصرف أو المؤسسة المالية تقديم منتجاتها إلى تقييم من قبل الهيئة الوطنية المؤهلة قانوناً لضمان مطابقتها لأحكام الشريعة.

2.3. النظام 02-20

صدر النظام رقم 02-20 في 2020/03/15، والذي يعد تعديلاً للنظام السابق رقم 02-18 الصادر في 04 نوفمبر 2018 المتعلق بالصيرفة التشاركية. يتميز هذا النظام ببعض النقاط الجديدة والتحسينات التي لم تكن موجودة في النظام السابق، وفيما يلي أبرز هذه النقاط (خطوي و بن موسى ، 2021):

- **تسمية النظام:** يتم تسمية هذا النظام بـ "تحديد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية والقواعد المطبقة عليها، وشروط ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية". يُلاحظ استخدام مصطلح الصيرفة الإسلامية بدلاً من الصيرفة التشاركية المستخدمة في النظام السابق.
- **ترخيص مسبق من بنك الجزائر:** يُشترط الحصول على ترخيص مسبق من بنك الجزائر لتقديم منتجات الصيرفة الإسلامية، ويتضمن هذا الترخيص الحصول على شهادة مطابقة شرعية من الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية.
- **النسب الاحترازية:** تشدد على ضرورة على البنوك والمؤسسات المالية التي تُقدم منتجات الصيرفة الإسلامية أن تحتفظ بنسب احترازية وفقاً للمعايير التنظيمية، مماثلة للبنوك الأخرى العاملة في الجزائر.
- **تحديد العمليات الإسلامية:** يقوم النظام بتحديد ثماني عمليات في إطار الصيرفة الإسلامية، مثل المراجعة، والمشاركة، والمضاربة، والإجارة، والسلم الاستصناع، وحسابات الودائع، والودائع في حسابات الاستثمار.
- **هيئة رقابة شرعية:** يلزم البنوك التي تُقدم منتجات مصرفية إسلامية بوجود هيئة رقابة شرعية مكونة من أعضاء يُعينون من قبل الجمعية العامة للبنك. ويتعلق هذا بشكل أكبر بالبنوك التقليدية التي تفتح نوافذ إسلامية.
- **استقلالية النوافذ الإسلامية:** يُشدد على ضرورة للنوافذ الإسلامية أن تحتفظ بالاستقلالية المالية والإدارية من خلال الفصل المالي والمحاسبي عن باقي هياكل البنك وتوفير هيكل تنظيمي مستقل.

3.3. التعليمات 03-20

صدرت هذه التعليمات عن بنك الجزائر وذلك لتدارك أغلب النقائص التي سجلها النظام رقم 02-20 خاصة فيما يتعلق بالتعريفات المقدمة لمختلف الصيغ والتي اتسمت بنوع من الغموض والسطحية، حيث حددت المادة الأولى من التعليمات الغرض من صدورهما وهو تحديد منتجات التمويل المدرجة في المادة الرابعة من النظام 02-20، حيث تم بموجب هذه التعليمات ضبط أهم الإجراءات العملية والضوابط الشرعية الواجب توفرها في كل صيغة من صيغ التمويل المحددة في النظام 02-20، بما يضمن حقوق وواجبات كل طرف وقد تضمنت التعليمات مواد فصلت في الصيغ التمويلية وقواعدها التشغيلية، لكن ما نلاحظه هو أنه بالرغم من أن التعليمات جاءت لتعدل وتصحح بعض النقائص في النظام 02-20، إلا أنها لم تدارك النقائص التي سجلت بخصوص تضمن أي مادة حول السيولة في النوافذ الإسلامية (بمينة، 2022).

4. تطور نشاط النوافذ الاسلامية في الجزائر

وفي اطار الدراسة نأخذ:

1.4. النافذة الاسلامية بينك الخليج الجزائر (إبراهيم و محمد ، 2022)

بنك الخليج الجزائر "AGB" هو بنك يتبع المجمع المصرفي كيبكو، والذي يشرف عليه ابن أمير دولة الكويت. يعتبر البنك جزءاً من شبكة فروع تمتد على مستوى دول العالم، وله اتفاقيات مع بنك سوريا والخليج وبنك الخليج المتحد والبنك الأردني الكويتي، بالإضافة إلى وجوده في شركات مثل مصرف بغداد وشركة الخليج المتحدة للخدمات المالية وشركة بنك الخليج المتحد للأوراق المالية وبنك تونس العالمي وبنك برقان.

افتتح بنك الخليج بالجزائر في 15 ديسمبر 2003 بمشاركة ثلاثة بنوك رئيسية، بنك برقان بحصة 60% من رأسمال البنك الذي ارتفع سنة 2019 من 10 مليار دج إلى 20 مليار دج. البنك العالمي التونسي يمتلك 30%، والبنك الأردني الكويتي 10% حتى 31 ديسمبر 2020، تحت إشراف الشركة الكويتية القابضة كيبكو. (KIPCO).

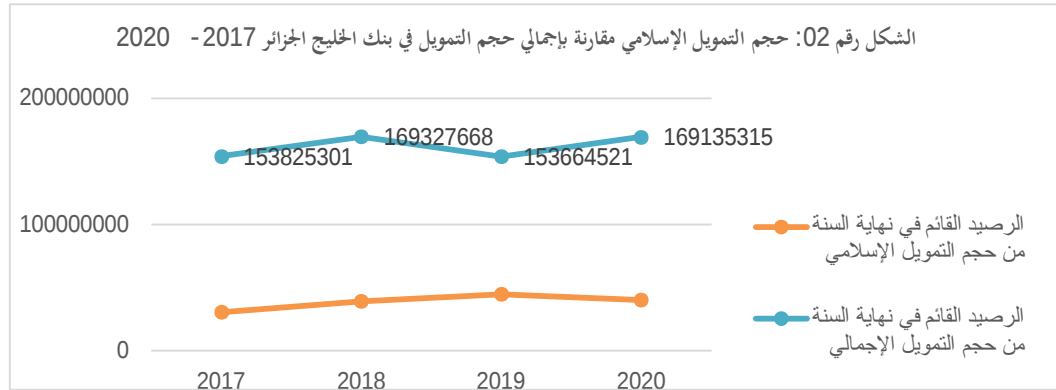
تأسس بنك الخليج الجزائر كشركة مساهمة وحصل على موافقة بنك الجزائر كبنك تجاري وفقاً للقرار رقم 03/03. يعمل البنك حالياً في 39 ولاية عبر التراب الوطني، ويحتوي على 61 وكالة وثلاث وكالات بنكية ذاتية حتى نهاية ديسمبر 2020، ويوظف 1074 موظفاً.

الجدول 01: حجم التمويلات الإسلامية الممنوحة لبنك الخليج الجزائري (مليون دج)

السنة	حجم التمويل الإسلامي	حجم التمويل الإجمالي
2017	30765060	153825301
2018	38945363	169327668
2019	44562711	153664521
2020	40000000	169135315

المصدر: (ناصر، 2020، صفحة 349)

من خلال الشكل رقم 02 والجدول رقم 01 نلاحظ ان هنالك زيادة في التمويل الاسلامي مقارنة مع التمويل الاجمالي في حين نلاحظ انخفاض في سنة 2020 وهذا راجع لكوفيد19



المصدر: من إعداد الباحثين بناء على معطيات الجدول 01

2.4. النافذة الإسلامية لبنك الإسكان للتجارة والتمويل: (عبد المالك، 2021)

بنك الإسكان للتجارة والتمويل / الجزائر هو شركة مساهمة تابعة لبنك الإسكان للتجارة والتمويل في الأردن، تمت الموافقة على تأسيسه من طرف مجلس النقد و القرض الجزائري في أكتوبر عام 2003، يتواجد مقره الاجتماعي ب 61 شارع أحمد واكد دالي إبراهيم الجزائر والمقيد بالسجل التجاري بالجزائر تحت رقم 03 ب 0021864 ، بتاريخ 26/03/2003 .

بدأ يزاول نشاطه برأس مال بلغ 60 مليار دينار جزائري، وبالإضافة الى المقر الرئيسي، يحتوي البنك على 06 فروع: بليدة، وهران، دار البيضاء، بجاية، سطيف، قسنطينة.

أنشأ البنك شبك مالي تشاركي سنة 2015 أطلق عليه اسم إدارة الخدمات الإسلامية مقرها بالمديرية العامة للبنك ويهدف البنك من خلال عملية الإنشاء إلى:

- تقديم المنتجات والخدمات المقدمة في المصارف الإسلامية والمتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.
 - توسيع استثمارات واستخدامات أموال البنك من خلال المنتجات والخدمات الإسلامية مما يساهم في تطوير رأس المال التجاري للبنك.
 - إرضاء و كسب ثقة شريحة من العملاء الذين يبحثون عن التمويل الإسلامي كبديل للتمويل التقليدي.
 - تطوير المنتجات والخدمات الإسلامية وجعلها تتماشى مع متطلبات العملاء.
- من خلال هذه الأهداف يتضح لنا أن الدافع وراء إنشاء الشباك لم يكن سوى دافع تجاري وليس هناك أي دافع شرعي وراء هذا التحول فالبنك يسعى إلى تعظيم أرباحه والمحافظة على عملائه الحاليين وكذا تغطية أكبر عدد ممكن من شرائح المجتمع وبذلك الحصول على حصة كبيرة في السوق المصرفي الجزائري.
- حاليا يقوم الشباك بتقديم تمويلات استغلالية تتراوح مدتها من شهر إلى أربعة أشهر وتقدم هذه التمويلات عن طريق التمويل بالمراجحة والتمويل بالسلم ومن المنتجات الإسلامية التي يقدمها البنك التمويل بالإستصناع ولكن لم يتم التعامل به لحد الآن فالطلبات التمويلية كلها تتمثل في المراجحة والسلم.

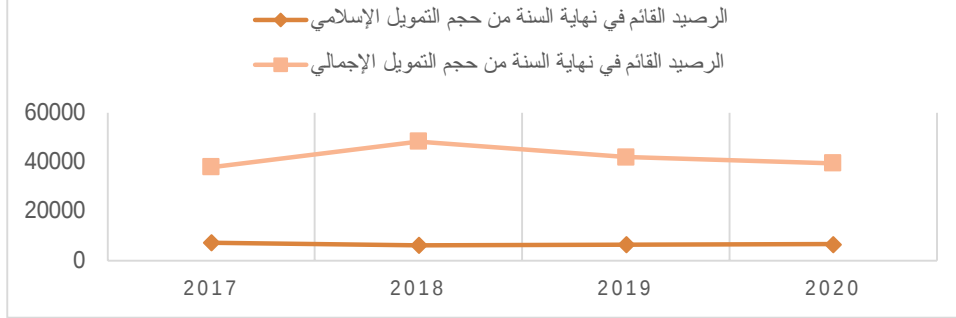
الجدول 02: حجم التمويلات والتمويلات الإسلامية لبنك الإسكان للتجارة والتمويل الجزائر 2017-2020 (مليون دج)

السنة	حجم التمويل الإسلامي	حجم التمويل الإجمالي
2017	7358.01	37997.41
2018	6332.91	48244.53
2019	6451.80	41887.44
2020	6572.22	39494.55

المصدر: (ناصر، 2020، صفحة 358)

من خلال الشكل رقم 03 والجدول رقم 02 نلاحظ ان هنالك زيادة في التمويل الاسلامي مقارنة مع التمويل الاجمالي في حين نلاحظ انخفاض في سنة 2020 وهذا راجع لكوفيد19

الشكل 03: عرض حجم التمويل الإسلامي من إجمالي التمويل في بنك الإسكان والتجارة والتمويل 2017-2020



المصدر: من إعداد الباحثين بناء على معطيات الجدول 02

3.4. النافذة الإسلامية بتراسات بنك الجزائر (إبراهيم و مسعود، 2020)

يُعتبر بنك ترست الجزائر من أهم البنوك التجارية الخاصة التي تنشط في الجزائر إذ صنع لن نفسه مكانة مهمة في الساحة المصرفية الجزائرية ويُعدُّ البنك عضواً في مجمع (NEST INVESTMENTS HOLDING, LTD)؛، الذي يتخذ من دولة قبرص مقراً له، ويتواجد المجمع من خلال شركاته الفرعية في 22 دولة من بينها الجزائر ممثلة ببنك ترست الجزائر وخمس شركات أخرى. وبدأ البنك مزاولة نشاطه (28) في أبريل من سنة 2003 برأسمال أولي قدره 750 مليون دينار جزائري، تم رفعه بعد بلوغه السنة التاسعة، أي في عام 2012 إلى 13 مليار دينار جزائري، وبلغ عدد وكالات البنك 20 وكالة نهاية سنة 2019، موزعة على كامل التراب الوطني، وينتهج البنك سياسة توسعية طموحة، يعزز من خلالها الوصول إلى شبكة وطنية من 40 وكالة بنكية نهاية 2021.

شرع البنك، منذ عدة سنوات، في تسويق المنتجات وفق هامش الربح، أو ما اصطلح عليه بالمنتجات الخاصة، وفق صيغ مستمدة من الصيرفة الإسلامية، كالبيع لأجل

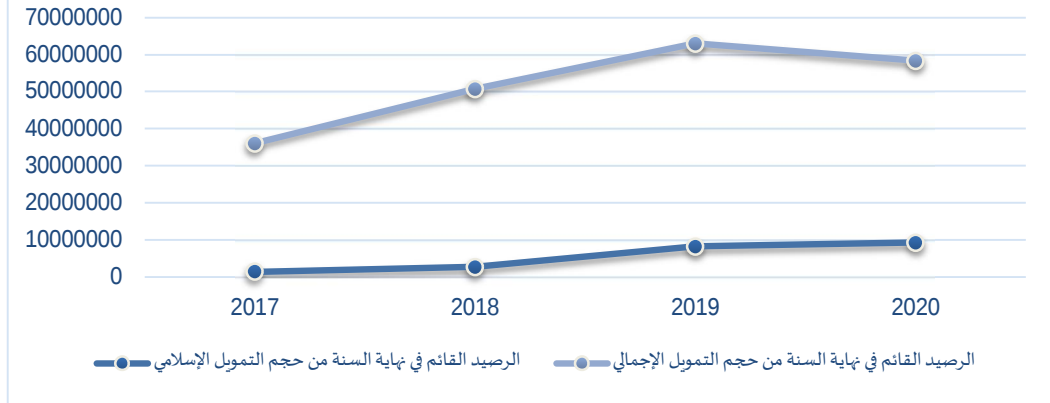
الجدول 03: حجم التمويل الإسلامي مقارنة بحجم التمويل الإجمالي بتراسات بنك الجزائر 2017-2020 (مليون دج)

السنة	حجم التمويل الإسلامي	حجم التمويل الإجمالي
2017	1438087	36159395
2018	2751900	50715739
2019	8208295	63094671
2020	9316315	58320920

المصدر: (ناصر، 2020، صفحة 353)

من خلال الشكل رقم 04 والجدول رقم 03 نلاحظ ان القيم حجم التمويل الاسلامي غير مستقرة اما بالنسبة لحجم التمويل الاجمالي فنلاحظ ان هنالك زيادة مستمرة كما نلاحظ بنك الإسكان والتجارة والتمويل لم يتأثر بوباء كوفيد 19

الشكل 04: حجم التمويل الإسلامي مقارنة بإجمالي حجم التمويل في بنك تراست
بانك الجزائر 2017-2020



المصدر: من إعداد الباحثين بناء على معطيات الجدول 03

5. الخاتمة:

وأخيراً، بعد دراستنا لموضوع شبابيك الصيرفة الإسلامية في البنوك التقليدية كوسيلة لتعزيز الصيرفة الإسلامية في الجزائر، توصلنا إلى:

النتائج:

- تعددت الآراء حول تجربة فهناك من أيد وهناك من عارض إنشاء المصارف التقليدية للنوافذ الإسلامية وهناك من أجاز التعامل للضرورة ؛
- ساعدت النوافذ الإسلامية في استقطاب فئات جديدة من المجتمع؛
- ساعدت النوافذ الإسلامية في جذب الأموال المتداولة خارج القطاع المصرفي ؛
- النظام 02-18 أول نص قانوني ينظم الصيرفة الإسلامية في الجزائر؛
- وجود هيئة رقابة شرعية لتقديم منتجات مصرفية إسلامية
- نص النظام 02-20 على ضرورة الاستقلالية المالية والإدارية للنوافذ الإسلامية عن الهياكل الأخرى للبنك؛
- جاءت التعليمات 03-20 لتدارك النقائص التي سجلها النظام رقم 02-20 ؛
- لم تتدارك التعليمات 03-20 النقائص التي سجلت بخصوص السيولة في النوافذ الإسلامية؛
- تأخر الجزائر في قطاع الصيرفة الإسلامية وذلك لغياب قانون ينظمه.

6. المراجع

- (1) احمد رحمانى، و محمد جبوري. (30 06, 2020). النوافذ الإسلامية كآلية للتوجه نحو الصيرفة الإسلامية في الجزائر. المجلة الجزائرية للدراسات المالية والمصرفية، صفحة 74.
- (2) البرود ام الخير، و لعلا رمضاني. (03 12, 2017). تحديات فتح نوافذ اسلامية في البنوك التقليدية-حالة الجزائر. مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والادارة، الصفحات 155-156.

- (3) أوراغ إبراهيم ، و فلوسي مسعود. (31 06, 2020). التمويل الإيجاري في شبائيك الصيرفة الإسلامية في ضوء المعايير الشرعية لهيئة أيوبي - عقد التمويل بالإجارة لبنك ترست الجزائر أنموذجا - . مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، صفحة 1433.
- (4) بن زكوة العونية، و فاطمة الزهراء سعدي . (30 06, 2020). تطبيقات النوافذ الاسلامية في الجزائر وفقا لقانون 02-20. مجلة الاقتصاد الاسلامي العالمية، الصفحات 104-105.
- (5) جعفر هني محمد. (08 04, 2018). نوافذ التمويل الإسلامي في البنوك التقليدية كمدخل لتطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر. مجلة اداء المؤسسات الجزائرية، صفحة 94.
- (6) حفصي عباس. (20 1, 2017). مفهوم النوافذ الاسلامية وضوابط. مجلة الدراسات الاسلامية، الصفحات 191-192.
- (7) ختروسي يمينة. (01 10, 2022). النوافذ الإسلامية بين الواقع العملي في البنوك التقليدية الجزائرية والرؤية الشرعية. مجلة قضايا فقهية واقتصادية معاصر، 69-70.
- (8) سعيد إبراهيم ، و بوحجلة محمد . (31 12, 2022). شبك الصيرفة الإسلامية في بنك الخليج الجزائر —دراسة تقييمية مختصرة - . مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، صفحة 401.
- (9) سليمان ناصر. (2020). تجربة البنوك الإسلامية في الجزائر. قسنطينة: لفا للوثائق.
- (10) عبد القادر بحيح. (03 01, 2020). النوافذ المصرفية الإسلامية خطوة نحو الصيرفة الإسلامية دراسة تحليلية لتجربة المنظومة المصرفية الجزائرية. مجلة الاستراتيجية والتنمية، الصفحات 334-335.
- (11) عزوز احمد. (31 03, 2023). شبائيك الصيرفة الاسلامية بالبنوك التقليدية كآلية لتفعيل الصيرفة الاسلامية بالجزائر. مجلة ابحاث اقتصادية معاصرة، صفحة 252.
- (12) فهد الشريف. (17 06, 2009). الفروع التابعة للمصارف الربوية دراسة في ضوء الاقتصاد الاسلامي. تم الاسترداد من موسوعة الاقتصاد والتمويل الاسلامي: <https://iefpedia.com/arab/?p=450>
- (13) لعلاوي نواري، و عبد القادر خليل. (01 12, 2021). مساهمة النوافذ الاسلامية في تعزيز الشمول المالي بالجزائر. مجلة الادارة والتنمية للبحوث والدراسات، 28-29.
- (14) منير خطوي ، و اعر بن موسى . (27 09, 2021). النوافذ الإسلامية كآلية لتفعيل الصيرفة الإسلامية في الجزائر. مجلة اضافات اقتصادية، 91-93.
- (15) نجيب سمير خريس، عماد رفيق بركات، ربيع عوض القرعان، و حازم وصفي خصاونة. (18 01, 2018). فتح نوافذ اسلامية في البنوك التجارية التقليدية الاردنية من وجهة نظر العاملين فيها. المحلة الأردنية في الدراسات الاسلامية، صفحة 440.
- (16) نظام رقم 02-20. (15.03.2020). يحدد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الاسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية. الجزائر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية.
- (17) نواري لعلاوي، و خليل عبد القادر. (01 12, 2021). مساهمة النوافذ الاسلامية في تعزيز الشمول المالي بالجزائر. مجلة الادارة والتنمية للبحوث والدراسات، الصفحات 28-29.
- (18) هامل عبد المالك. (31 12, 2021). ضوابط إنشاء الشبائيك المالية التشاركية في البنوك التقليدية — دراسة حالة بنك الإسكان للتجارة و التمويل/الجزائر - . مجلة الاصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي، صفحة 201.
- (19) يمينة ختروسي. (01 10, 2022). النوافذ الاسلامية بين الواقع العملي في البنوك التقليدية الجزائرية والرؤية الشرعية. مجلة قضايا فقهية واقتصادية معاصرة، صفحة 66.